



قبل أن تستثمر!!

"قبل أن تستثمر"

مادة توعوية مبسطة، قامت هيئة أسواق المال في دولة الكويت بإعدادها في إطار مشاركتها في برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي (مُلم)، وهو برنامج توعوي مشترك بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ويستهدف كافة فئات المجتمع لاسيما طلبة المدارس والجامعات ورواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بصورة عامة، وجمهور المستثمرين في أسواق المال بصورة خاصة، لاسيما صغارهم والمبتدئين منهم، إضافةً إلى المهتمين بالاستثمار في تلك الأسواق.

تتضمن هذه المادة بعض المبادئ الأساسية الأولية للاستثمار عموماً وعلى صعيد الاستثمار في أنشطة الأوراق المالية خصوصاً، إضافة إلى نصائح استثمارية عامة قد يكون من الأجدى للمستثمر إدراكها قبل أن يخوض غمار عالم الاستثمار.

برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي

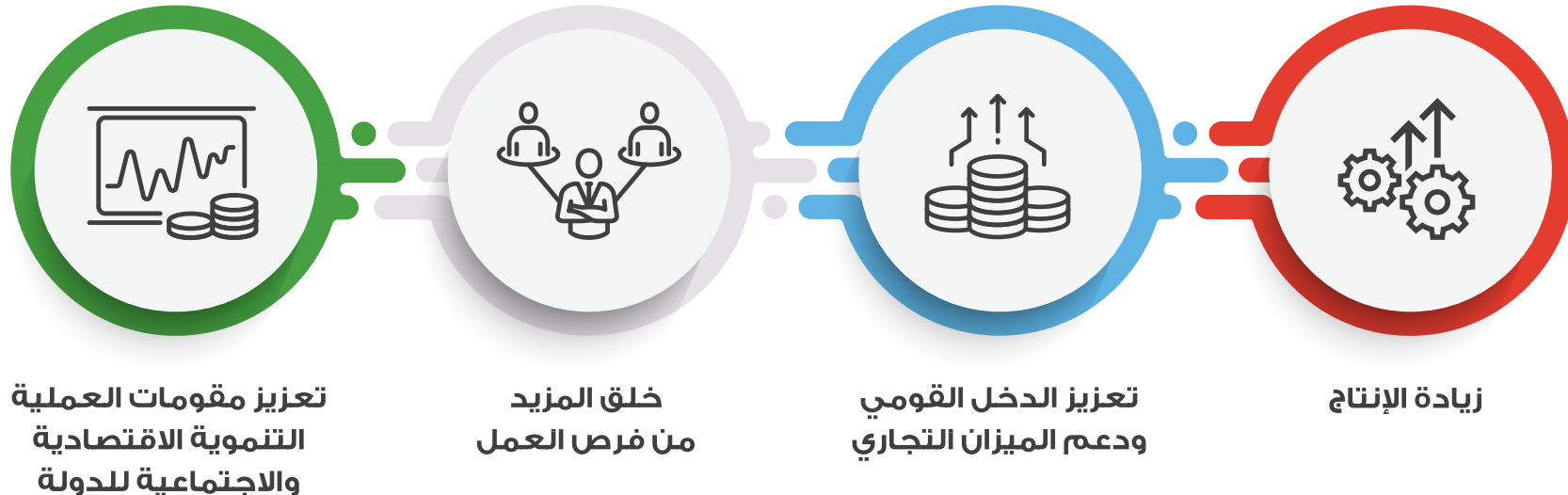


1

الاستثمار بمفهومه المبسط

الاستثمار ببساطة يعني الامتناع عن استخدام المال حالياً ولفترة زمنية معينة من أجل تنميته وزيادته مستقبلاً بما يمكن من زيادة مقدرة المستثمر على تلبية المزيد من الحاجات والمتطلبات، وتعد الزيادة في المال تعويضاً عن الفرصة الضائعة الحالية للمال المستثمر، وكذلك تعويضاً عن الانخفاض المحتمل في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد مناسب بصورةٍ ما لقاء تحمل عنصر المخاطرة.

على المستوى العام، تكمن أهمية الاستثمار في:





وتتنوع أنواع الاستثمار وتصنيفاته كثيراً، ومن بينها الاستثمار الحقيقي (في الأصول الحقيقية) والاستثمار المالي (أسهم، سندات، شهادات إيداع، صناديق ومحافظ استثمارية...)، والاستثمار طويل الأجل وقصير الأجل، كما أن هناك استثمار مادي وآخر بشري وثالث في مجال البحوث والتطوير، وهناك استثمارات محلية وأخرى خارجية، كما أن هناك استثمارات في مشاريع اقتصادية أو سلع نفيسة وسوى ذلك.

والاستثمار عموماً، وفي أسواق المال تحديداً، يتطلب حذاً من المعرفة بطبائع عوالم الاقتصاد والمال والاستثمار وأساسياتها ومقومات ولوجها والإفادة من التجارب فيها، فالنجاح فيها يتطلب إضافةً إلى تلك المعرفة مهارةً شخصية تغذيها التجارب.

بايجاز، للاستثمار في أسواق المال مبادئ أولية و أساسيات لابد من الإلمام بها، كما أن للقرار الاستثماري محددات لابد من مراعاتها دون الوصول بها إلى حد التعقيد، وهناك أخطاء شائعة ينبغي تجنبها، ونصائح عامة قد يكون من الأجدي الإحاطة بها، دون إغفال أهمية التسلح بالمعرفة والواقعية والحكمة.

بين الادخار والاستثمار!

تختلف مسارات الناس في هذه الحياة تبعاً لطبائعهم وظروفهم واستعداداتهم، البعض قد يألف العادة والروتين ويلوذ بالأمان الوظيفي ويتجنب المغامرة فيكتفي بالعمل لقاء أجر، ويقوم بترتيب أولويات حياته وفقاً لمستويات دخله ويسعى جاهداً لتوفير بعضه إن توافر له ذلك، عملاً بمبدأ "الادخار الأبيض لليوم الأسود"، وأمام تعاضم المصروفات المستقبلية وتزايد الأعباء الحياتية المترافقة مع دخول الأبناء سن الشباب وترتب تكاليف إضافية لمقتضيات تعليمهم أو مساعدتهم في تكوين أسرهم، أو الحفاظ على مستويات المعيشة المعتادة بعد بلوغ سن التقاعد والتوقف عن العمل قد يدرك المرء لاحقاً أنه "قد كان بالإمكان أفضل مما كان" وأنه من خلال الاستثمار المدروس ولو كان محدوداً كان بالإمكان زيادة قدراته على مواجهة تلك الأعباء.



النجاح في عالم الاستثمار

كما مناحي الحياة الأخرى لا
يمكن أن يكون وليد الصدفة
أو الحظ فقط

ولكلا التوجهين ثمة العديد من المزايا وكذلك المخاطر، فالادخار قد يراه البعض مسلكاً أكثر أمناً إلا أن التضخم يلتهم على المدى الطويل جانباً من المبالغ المدخنة حتى وإن كانت لقاء معدلات فائدة ما، إلا أنه يبقى أكثر ملاءمةً للمستثمر القانع بعوائد دورية مهما قل مقدارها، لكنه لا يناسب شريحة المستثمرين الطامحين إلى الثراء بأسرع وقت ممكن، وبين هذا وذاك ثمة نوعية أخرى من المستثمرين تدرك أن الاستثمار الأجدي هو ذاك الذي يتحقق على المدى البعيد ويكون بمنأى عن مخاطر التقلبات العاجلة.

الاستثمار بالتأكيد ليس طلاسماً عصية على الفهم، إلا أنه بالمقابل يحتاج إلى استعدادٍ ما وامتلاك بعض المهارات الأولية.

وقد يتوجس البعض خيفةً من التبسيط في هذا المجال ويرى أن الأمور ليست بتلك السهولة وإلا لغدونا كلنا مستثمرين، والحقيقة أنه ليس مطلوباً منا أن نصبح بين عشية وضحاها من كبار المستثمرين العارفين بخبايا هذه الأنشطة، بل أقصى ما هو مطلوب أن نمتلك الحد الأدنى من المعرفة للاستثمار في حدود معقولة ومضمونة ودونما كثير مجازفة.

مبادئ أولية للاستثمار

هناك العديد من المبادئ الأساسية التي يجب على المستثمر إدراكها قبل أن يبدأ خطواته الأولى في عالم الاستثمار، من أهمها:

« إدراك الخيارات والفرص المتاحة أمامه، والعوائد والمخاطر المتوقعة في كل منها، والآليات الأساسية لكل منها سواءً لخيار الادخار في المصارف أو للاستثمار في العقارات أو أسواق المال بأنواعها المختلفة: أسواق رأس المال "سوق السندات والصكوك" "سوق الأوراق المالية" "بسوقيه الفرعيين" "الطرح الأولي" و"السوق الثانوي، أو في مجالات الاستثمار الأخرى.

« امتلاك الحد الأدنى من المعرفة الاقتصادية والثقافة المالية العامة لاسيما على صعيد أسواق المال بما في ذلك المفاهيم والمصطلحات الاستثمارية الأساسية.

« امتلاك القدرة على فهم أساسيات القوائم والبيانات المالية للشركات موضع الاهتمام.

« الإحاطة بالمعلومات الأساسية اللازمة للاستثمار وآليات الحصول عليها، وكذلك المعارف التي تنمي المهارة الاستثمارية.

« معرفة الحقوق والواجبات المترتبة على المستثمر بحكم القانون والتشريعات المنظمة لهذه الأنشطة.

« المركز المالي للمستثمر ومصادر تمويله.



« كما قد يكون المستثمر مطالباً بإدراك الخطوط العامة فقط للقرار الاستثماري مع ترك مهام الإحاطة بتفاصيلها لأصحاب الاختصاص، كالمقومات الأساسية للقرار الاستثماري (الربحية، السيولة، الأمان والمخاطرة)، وأسس (الهدف، المعلومات، العوائد المتوقعة، الفرص البديلة...) ومبادئه (مبدأ تعدد الخيارات، مبدأ الخبرة والتأهيل، مبدأ تنوع الاستثمارات وتوزيع المخاطر...) ومحدداته (أسعار الفائدة، عوائد رأس المال المستثمر، الاستقرار الاقتصادي والسياسي، أسواق النقد والمال الفاعلة).

« التخطيط للاستثمار، وبناء الإستراتيجية الاستثمارية بما في ذلك تحديد الأهداف الاستثمارية الواضحة والمحددة ببرامج زمنية، وتحديد نوعية الاستثمارات المحققة لتلك الأهداف والتي يستطيع المستثمر فهم طبيعة أعمالها وأنشطتها وتتوافق مع معاييرها الخاصة وأدوات وبرامج تحقيقها، حجم العوائد المطلوبة والمخاطر التي يمكنه تحملها.

«الاستثمار علم وفن
في الآن ذاته، علينا إتقان
أبجدياته كحد أدنى»

المخاطرة والعائد ... علاقة طردية!

ولكن هل من علاقة بين مخاطر الاستثمار وعوائده؟ ما طبيعة تلك العلاقة ؟ وما هي محدداتها؟

الاستثمار في حقيقته هو "العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن الاستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة"، أو هو "ثمن تحمل المخاطرة أو عدم التأكد"، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كلما كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة طردية. وهناك علاقة أيضاً بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة اللازمة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة فيه.

اعرف حجم المخاطر المتوقعة وحدد مقدرتك على تحملها؟

يعتقد الكثيرون أن الاستثمار عموماً وفي الأوراق المالية بصورة خاصة محفوف بالمخاطر، وفي هذا الاعتقاد جانب من الحقيقة التي يقول جانبها الآخر بأن الخطر جزء من حياتنا برمتها، لكننا عبر حسن إدراكنا واختيارنا وامتلاكنا مقوماتٍ ما، يمكننا التقليل من حجم هذه المخاطر إلى حدٍ بعيد.

ومقدرتنا على تحمل المخاطر والتعامل معها مرتبطة بطبائع شخصياتنا، كما أن مراحلنا العمرية تلعب دوراً بارزاً في هذا الصدد، فتطلعنا لعوائد عالية ومرتفعة قد يدفعنا لتقبل حدٍ أعلى من المخاطر، وعلى النقيض من ذلك فإننا نميل إلى الاستثمارات المستقرة الآمنة وإن كانت ذات عوائد أقل في حال ميلنا للابتعاد عن المخاطرة.

وبالمحصلة فإن تحديد مقدرة الشخص على تحمل المخاطر ترجع له نفسه وقد تلعب ظروفه المعيشية وعمره وأهدافه الاستثمارية وخبرته وبعض طباعه الشخصية (الطمع، الصبر، طبيعة ردود أفعاله) دوراً في ذلك، أي أن تحديد حجم المخاطر التي يمكن تحملها شخصي بالدرجة الاولى يختلف من شخص لآخر بعضهم يربطها بعمر الشخص ومستوى معرفته وخبرته ومشاعره الخاصة.

والمخاطرة تظهر نتيجة لظروف عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقيق أو عدم تحقيق العائد المتوقع. والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاستثمار. وهناك من يصنف المستثمرين في ثلاث فئات وفقاً لدرجة تقبلهم للمخاطرة: مستثمر حذر يتجنب المخاطرة ويرضى بالقليل من العائد، وآخر مخاطر يسعى لعائد كبير ولو اقترن بمخاطر مرتفعة، وثالث معتدل يوازن بين مخاطر استثماراته وعوائدها.

«المخاطر بشتى
أنواعها هامش
يحيط بنا...
قد نلعب دوراً
حاسماً في تحديد
أبعاده»



كيف أستثمر؟ من أين أبدأ؟

السؤال الذي قد يتردد في ذهن أي مستثمر قبل أن يبدأ خطواته الأولى في عالم الاستثمار هو: كيف أستثمر لأحقق أكبر عائدٍ ممكن؟ وفي أي مجال أبدأ؟

المؤكد أن الإجابة على هذه التساؤلات ليست واحدة أو محددة، إذ أنها ترتبط بجملةٍ من المقومات بعضها يتصل بالشخص ذاته، وبالتالي طبيعة مجاله الاستثماري المستهدف، واحتياجاته الاستثمارية، ورأسماله، وقدرته على تحمل المخاطر. وبعضها يرتبط بالظروف الاقتصادية والاستثمارية على وجه العموم، الأمر الذي يرجح كفة أداة استثمارية على أخرى "حسابات توفير، أسهم، سندات، صناديق استثمار"، وكلها تتفاوت فيما بينها وفقاً لمعدلات العائد والمخاطرة.

وقد لا يتطلب الاستثمار كثيراً من الأموال، إذ يمكن البدء بمبلغٍ قليل لا يلبث أن ينمو ليحقق أرباحاً إضافية بمرور الوقت إن توافر حسن التصرف واكتساب المهارات المطلوبة، لاسيما إن تم استثمار العائد أيضاً، ومن المعتقد أن العائد على أي استثمار يرتبط بمقومات وعوامل عدة، منها على سبيل المثال: المبالغ المخصصة للاستثمار ونسب العوائد، وطبيعة الأصول المستثمر بها، والفترة الزمنية المخصصة للاستثمار.

”

ترتبط العوائد بعلاقة
طردية مع المخاطر،
تغير أحدهما يعني
تلقائياً تغير ثانيهما.

الاستثمار العشوائي.....والمخطط؟

إذا كان التخطيط مطلوباً في شتى مناحي حياتنا، فإنه يغدو أكثر إلحاحاً في مجال الاستثمار، وربما مثل الاستثمار العشوائي الخطيئة الأكثر تكلفة في تجربة المستثمرين قديمهم وحديثهم، فقرار الاستثمار أحد القرارات المصيرية التي تحتاج إلى تخطيطٍ واعٍ مسبق.

وهذا التخطيط الإستراتيجي المصغر يحتاج كما الإستراتيجيات الكبرى إلى تحديد الهدف المنشود وتحديد آليات تحقيقه وذلك بعد تقييم الواقع وتحديد مقومات القوة والضعف فيه.

بإيجاز: الاستثمار الناجح هو الاستثمار المخطط الذي يمنحك سعة أفق الرؤية وحكمة اتخاذ القرار الاستثماري في وقته المناسب نظراً لإتضاح الصورة، والاستثمار المخطط يجب أن ينطلق من مقومات أساسية عدة أهمها:

- « تقييم المركز المالي الحالي الخاص بك ومصادر تمويلك.
- « الأهداف التي تريد الوصول إليها.
- « حجم المخاطر التي يمكن تحملها.
- « طبيعة المعرفة اللازمة.
- « الاستعداد اللازم لبذل الجهد والوقت الكافيين.
- « الواقعية والحكمة والصبر.

الاستثمار العشوائي

قد يصادفه النجاح بمحض صدفة لا تتكرر كثيراً، أما الاستثمار الآمن فلا يمكن أن يكون عشوائياً يترك للظروف والمتغيرات.

المركز المالي... المحدد الأول للاستثمار

المستثمر الواعي هو ذاك الذي يستثمر من أمواله ما يزيد عن حاجاته الأساسية فقط، فلا بد من تحديد تكلفة الاحتياجات الآتية والمستقبلية المتوقعة، مع ترك هامش احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة، لاسيما وأن الاستثمار قد يستلزم فترة طويلة لاسترداد رؤوس الأموال.

وهنا لابد من إجراء بيانٍ بالتملكات الصافية بعد تحديد إجمالي الأصول والخصوم أي ما تملكه وما عليك من التزامات، وكذلك تحديد مستويات الدخل والإنفاق، مع إدراك أن ثمة مصاريف أساسية ثابتة تقريباً، والأخذ بعين الاعتبار عوامل التضخم ومعدلات الفائدة وسواها من العوامل المؤثرة على مستويات الدخل والإنفاق بصورة عامة، كما أن هناك مصاريف ليست ثابتة "اختيارية" كتلك الخاصة بأنشطة ترفيهية وسياحية وهي أكثر مرونة من سابقتها.

التقييم الواقعي للمركز المالي يتضمن محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات مثل: كم من المال يمكنني استثماره الآن؟ ماهي احتياجاتي العاجلة واللاحقة؟ ما مدى حاجتي للسيولة النقدية؟ ماهي الفترة الزمنية التي لا أحتاج خلالها لرأس المال المخصص للاستثمار؟ ما حجم مدخراتي؟ وهل توفي لتغطية توجهاتي الاستثمارية؟



أي نوع من المستثمرين أنت!

اعتماد إستراتيجية استثمارية سليمة إحدى قواعد الاستثمار الناجح، باعتبارها ترسم آفاق مستقبلك و هي الوسيلة المثلى لبلوغ أهدافك المنشودة.

أولى خطوات تلك الإستراتيجية تتضمن تحديد الأهداف المبتغاة بصورة واضحة ومحددة لاختيار نوعية الاستثمارات الملائمة ومدتها الزمنية.

ولابد للإنسان أن يكون واقعياً في تحديد الأهداف التي يرغب في تحقيقها عبر استثماراته، مع مراعاة وضعه المالي وتوقيت حاجته للمال، وحجم ما يمكنه تحمله من مخاطر.

تتباين أولويات الأهداف بين شخص وآخر، قد تكون في المدى المتوسط أو القريب "شراء منزل، سيارة جديدة،....." أو في المدى البعيد "التفكير في مرحلة ما بعد التقاعد، أو توفير المال اللازم لتعليم الأبناء وضمان مستقبل معين لهم".

الأهداف المنشودة من الاستثمار تنبع من واقعك "ظروفك، حاجاتك، مواعيد تلك الحاجات،....."

فالأهداف بعيدة المدى قد تتطلب استثماراً مماثلاً مستقراً طويلاً الأمد، وربما تطلبت الأهداف الأخرى استثمارات بآجال أقصر.

كما أن تغييراً ما في ترتيب الأولويات والحاجات قد يتطلب تغيير نمط الاستثمار لتأمين مزيدٍ من السيولة لمواجهة تلك التغيرات.

كما أن طبيعتك تلعب دوراً حاسماً في اختياراتك الاستثمارية، فالمستثمرين أنواع منهم المتحفظ الذي قد يفتقر للمعرفة والخبرة أو الوقت اللازم لدراسة الفرص الاستثمارية ومتابعة وتحليل استثماراته بصورة دائمة، وهناك المستثمر المغامر الذي قد يمتلك مقومات اتخاذ القرار الاستثماري بسرعة أكبر، وهناك المخاطر الذي يتخذ قراره دون امتلاك كافة تلك المقومات، تذكر دوماً أن تعرف أي نوعٍ من المستثمرين أنت.



«اجعل استثماراتك انعكاساً صادقاً
لأهدافك وعليك تقع مسؤولية
التوصل إلى استثمارٍ متوازن وآمن.»

المعرفة أولاًوثانياً وأخيراً

لا يقصد بالمعرفة الاستثمارية في الأوراق المالية أن نمتلك خبرات الأكاديميين وعلماء الاقتصاد وخبراء أسواق المال وإنما الحد الأدنى المطلوب من تلك المعرفة ، أي المبادئ الأولية للاستثمار وآلياته لاسيما في أسواق المال و المخاطر المتعلقة به، وهذا يعني بطبيعة الحال المعرفة الأولية لقراءة القوائم المالية ونتائج الشركات المدرجة والمقصود منها وطبيعة أنشطتها وأداء إداراتها، وكذلك التقارير والبيانات الدورية المختلفة التي تصدرها الشركات وتحليلات النسب المالية وتوزيعات الأرباح ، والمؤشرات الاقتصادية العامة وكذلك القطاع الذي تتواجد فيه الشركات، فعلى أساس تلك المعرفة يتم انتقاء الأوراق المالية للاستثمار في السوق من بين قائمة مطولة من الشركات المدرجة .

وكذلك الحال حين الاستثمار في السندات إذ لابد من الرجوع إلى التصنيف الائتماني للشركة المصدرة للسند وهذا ما يعكس مدى الأمان النسبي له انطلاقا من اعتبارات أداء الشركة التاريخي والالتزامات المستحقة عليها، قد لانمتلك الكثير من الدراية في هذه المجالات أو بعضها وهنا لابد من استشارة اختصاصيين مرخص لهم من الجهات الرقابية.



المعرفة الاستثمارية سلعة نفيسة
مكلفة إلا أن ضريبة فقدانها أكثر تكلفة

بالمحصلة...المستثمر الواعي يحرص على تكوين محفظة مالية تراعي التنوع المطلوب وتناسب احتياجاته، إلا أن العامل الحاسم في اختيار أدواتها الاستثمارية يركز على المعرفة التامة بتلك الأدوات بعد عملية بحث جادة وإجراء تقييمات منطقية لها، كما أن المراجعة الدورية لمفردات المحفظة يجب أن تتم بدورها بناءً على المعرفة فالظروف قد تتغير بمرور الوقت وقد تتغير الاحتياجات أيضاً، وعليك تطوير نفسك باستمرار بالخبرة ليست إلا تراكم معارف.

وأخيراً لا بد أن تدرك أن المعرفة تعني في جانبٍ منها، معرفتك لحقوقك كمستثمر، وكذلك واجباتك وكن على يقين تام أن تشريعات هيئة أسواق المال وإجراءاتها إنما تهدف بصورة أساسية إلى إرشادك وحماية حقوقك.

الاهتمام ... يعني بذل الوقت والجهد

الاستثمار في أسهم شركة ما، يعني تملك حصة فيها، وما يعاينه كثيرٌ من المستثمرين من متاعب في استثماراتهم إنما يعود بصورةٍ أساسية لنقص معرفتهم في جوانب شتى من أوضاع الشركات التي يستثمرون فيها، وهذا يعود بدوره لتقاعسهم في بذل ما تستحقه استثماراتهم من وقتٍ وجهد يشكلان شرطاً رئيسياً لنجاح الاستثمارات وزيادة فرص تحقيق النتائج الأفضل والتقليل من حجم المخاطر إلى حد بعيد.

وكما يقال ” عليك البحث عن المعرفة لأنها لا تبحث عن أحد“ فبالإضافة إلى متابعة النتائج المالية وكافة الأخبار ذات الصلة بنشاط الشركة، ثمة تساؤلات مبسطة عليك إثارتها والبحث عن إجاباتٍ بشأنها، منها على سبيل المثال: تركيبة رأس مال الشركة؟ ومعدلات أرباحها السنوية؟ وطبيعة تلك الأرباح؟ ما مستوى المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة؟ ومدى المنافسة التي تتعرض لها؟ والآفاق المستقبلية لمنتجاتها وخدماتها؟ ومدى تطورها؟ ...

قد لا يجد البعض الوقت الكافي للإحاطة بتلك المعلومات، وقد لا يتاح له بذل الجهد اللازم لذلك، حينها عليه البحث عن بدائل أمثل، قد تكون صناديق الاستثمار التي تحول مهام البحث المعرفي تلك إلى مدراءها، وتريح المستثمر من عناء المتابعة اليومية لاستثماراته، كما تتيح له قدرًا من التنوع المطلوب في تلك الاستثمارات.

إلا أن التوجه للاستثمار في الصناديق لا يعفي المستثمر نهائياً من مسؤولية البحث عن مقومات وجدوى الاستثمار في بعض تلك الصناديق دون غيرها (الإستراتيجية العامة للصندوق، العوائد والمخاطر المتوقعة، الأداء التاريخي له، الأسهم التي يستثمر فيها، إدارة الصندوق وكفاءتها،.....).



الوقت في عالم الاستثمار من ذهب ...
علينا ألا نتذرع بضيق الوقت
لنبرر تقاعسنا عن امتلاك مقومات النجاح.

الواقعية.....والحكمة

“الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها كان أحقُّ بها” حديثٌ شريف يدعو للتخلي بالحكمة في شتى مناحي حياتنا، و في أسواق المال أيضاً، لأن الابتعاد عنها قد يكون مكلفاً بل وباهظ الثمن أحياناً.

فالمستثمر مطالب بالحكمة منذ تحديد أهدافه الاستثمارية وبدء خطواته الأولى في عالم الاستثمار وعليه أن يدرك أن الاستثمار قد لا يدخله عالم الأثرياء بين عشية وضحاها، فيستثمر ما يفيض عن حاجاته والتزاماته الآنية والقريبة بصورة خاصة، ولا بد من تفهم ما يكتنف عالم الاستثمار من مخاطر فينظر إلى نصفي الكأس لا نصفه المليء فقط، ويوازن بين العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة، وينتهج إستراتيجية الاستثمار المناسبة له، ويراعي تنوعها ومراعاتها لأهدافه واحتياجاته من السيولة المالية ومتطلباته الاستثمارية وحدود المخاطر التي يمكنه تحملها.

والواقعية في الاستثمار تعني الابتعاد عن الخيال وإغراء حلم الثراء السريع قدر المستطاع، كما تعني الابتعاد عن الانفعال والاندفاع المبالغ به بيعاً أو شراءً، وعدم الوقوع ضحية أخطاء غدت بديهية في أسواق المال إلا أنها تتكرر بصورة يومية كالعشوائية والتأثر بالإشاعات و انتهاج غريزة القطيع.

الواقعية تعني أيضاً إيلاء الاستثمار ما يستحق من وقت وجهد في كافة الأحوال والظروف ، والحرص لا على تنويع الاستثمارات فقط، وإنما على تغيير محتوياتها أيضاً حينما تستدعي الحاجة ذلك، فتنويع الاستثمارات يجنب احتمال خسارة إجمالي رأس المال حين الاعتماد على نوع واحد من الاستثمارات ويخفف من وطأتها في حال حدوثها، والتنويع قد يكون جغرافياً "استثمارات في أماكن عدة" وقد يكون في قطاعات متعددة أو محافظ استثمارية متنوعة ، فالتنوع في الاستثمارات مدعاة للمحافظة على المدخرات من الضياع، وثمة من يتحفظ على التنويع الزائد المؤدي إلى التشتت في اعتقادهم، فالحكمة مطلوبة حتى في التنوع أيضاً. استثماراتك بإيجاز... قد تمثل جزءاً لا يستهان به من نتاج جهودك في الماضي، كما أنها ربما تحدد وجهتك المستقبلية... والمطلوب بالفعل قراءة واقعية للماضي وحكمة في استشراف المستقبل.

تنويع الاستثمارات

النصيحة الاستثمارية الأشهر في عالم أسواق المال.





برنامج التوعية
الاستثمارية الخليجي